4

إسرائيل والفلسطينيون..
الإبادة الثقافية

obeikandl.com

obeikandl.com

مرة أخرى تعود الافتراضات النظرية التي نبني عليها إلى ساحة حساباتنا حول السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين؛ لأنه كما سعى القياصرة الروس لاحتواء ثقافة اليهود القاطنين ضمن مناطقهم، ومن ثم تدميرها، فإن الحكومات الإسرائيلية (السابقة والحالية) تحمل الهدف ذاته إزاء الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها. يظن الإسرائيليون أنفسهم، كما ظن البيض في جنوب أفريقيا من قبلهم؛ أنهم (جيب) معزول وسط عالم لا غربي. ولكن في كلتا الحالتين، لم تكن نتيجةُ هذا الاتجاه الاندماجَ مع الغرب، إنما عزلة مفروضة ذاتيًّا سمحت بالحفاظ على المواقف العنصرية و العرقية الناتجة من الإمبريالية والاستعمارية البالية-مواقف يسعى بقية الغرب إلى تخطيها، ونتيجة لذلك طورت إسرائيل شكلًا من أشكال الانعزالية المحلية.

تجد الغالبية العظمى من الإسرائيليين صعوبة كبيرة في اكتساب و/أو تطبيق المعرفة السياقية الدقيقة على فهم الأحداث غير المحلية التي لها أيضًا تأثير مباشر في صياغة تصوراتهم حول الحالة المحلية. وعلى الرغم من الادعاءات بحرية الصحافة، فإن الصياغة الشعبية للأخبار في إسرائيل تأخذ بالحسبان التلاعب بالاتجاهات والسلوك حول غير اليهود تحديدًا. إن مثل هذا التلاعب يؤثر، في واقع الأمر، في معتقدات وسلوك ليس اليهود الإسرائيليين فقط، بل في سلوك مؤيديهم الصهيونيين حول العالم. وكالمعتاد، فإن أدوات هذا التلاعب هي الحكومة، ووسائل الإعلام الموجهة، واستخدام اللغة الانفعالية، بالإضافة إلى تقديم (رأي الخبراء)،

والنتاج النهائي لهذا التلاعب هو المعتقد الجماعي الذي يتطور ليصبح وجهة نظر أكثر تشويهًا للحقيقة.

لقد عمل هذا النهج- كما رأينا- على خلق المعتقد الجماعي الضروري للاقتلاع، والعزل العرقي، وشبه الإبادة للسكان الأمريكيين الأصليين، وتسبب في المعاملة الوحشية والتمييزية ضد اليهود في روسيا. وهذا النهج الآن- الذي لا يخلو من المفارقات- خلق أيضًا لدى اليهود الإسرائيليين والصهيونيين عمومًا معتقدًا جماعيًّا شريرًا، وكانت النتيجة هي قيام دولة يهودية سعى إليها اليهود طويلًا، وسعيًا يهوديًّا مستمرًّا لتطبيق سياسات الإبادة الثقافية ضد (الأغيار).

مفهوم الترحيل: التطهير العرقي نظريًّا

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لم تتكرر حالة معاداة السامية الخبيثة ة في وسط وغرب أوروبا الواقعة تحت السيطرة الروسية، والواقع أن مسار الإبادة الثقافية الحميد من خلال العلمنة، والتزاوج، والاندماج، بدا مفتوحًا لليهود في فرنسا، وألمانيا، في أيام الحرب العالمية الأولى على الأقل.

عندما ينظر المرء إلى تاريخ الصهيونية، وإلى الحركة التي سعت إلى حل مشكلة معاداة السامية الأوروبية من خلال إنشاء دولة يهودية في فلسطين، يجد أن معظم المستعمرين المرشحين لأداء دور (الطلائع) الاستعمارية في فلسطين هم من شرق أوروبا؛ أي إن هذه (الطليعة) الاستعمارية جاءت من المناطق التي كانت تحت السيطرة الروسية، أو من المناطق المتأثرة بالنفوذ الروسي، الذين عانى أجدادهم المباشرون القمعَ الذي وُصف في الفصل السابق. ولم تتغير الأمور جذريًّا بالنسبة إلى يهود أوروبا الوسطى، وكذا بالنسبة إلى يهود أوروبا الغربية، إلا بعد تعاظم نفوذ الحزب النازي إزاء هزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى، والكساد الاقتصادي الذي أصاب أوروبا في أواخر عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. كان على اليهود في تلك المرحلة الهرب من معاداة السامية الخبيثة التي سعت إلى الإبادة الجسدية

لليهود، ولما كان الهرب إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى يتزايد صعوبة، انتهى المطاف بالعديد منهم إلى فلسطين.

خلق الاستيطان في فلسطين وضعًا جديدًا ليهود أوروبا؛ إذ إنهم بعد قدومهم من بيئة الاضطهاد، دخلوا الآن إلى بيئة مُنحوا فيها امتيازات خاصة، ولا سيما بعد تولي بريطانيا العظمى الحكم في فلسطين عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية. كان وضع المستوطنين الصهاينة يشبه وضع المستوطنين في أمريكا الشمالية - الذي مر بنا بحثه في الفصل الثاني. من وجوه عديدة،استفاد كل من المستوطنين الأوروبيين سابقًا، و(الطلائع) الصهيونية في فلسطين، من الإمبريالية الأوروبية، وكلتا المجموعتين أخذت معها عنصرية وشوفينية غربية مطبوعة في الأذهان، ميزت أيضًا السلوك الأوروبي خلال تاريخ أوروبا الإمبريالي وتوسعها الاستعماري. وفي واقع الأمر، شبه الصهاينة الأمريكيون الفلسطينيين في مطلع العشرينيات من القرن العشرين بالهنود الأمريكيين العدوانيين، وشبهوا أنفسهم بالمستوطنين الأمريكيين الذين جلبوا الحضارة إلى الأماكن المقفرة (Davidson, 2001, 46)، فكيف سيكون ضحايا الاضطهاد الديني- وهذا هو الحال- متسامحين تجاه السكان الأصليين الذين واجهوهم في أرض الميعاد التي يدَّعونها؟ لقد رأينا الإجابة عندما كان الأمر يتعلق بالبيوريتانيين وغيرهم في أمريكا الشمالية.

وهكذا قررت الحركة الصهيونية تحديد صورة قضيتها في إطار بيئة فكرية معينة، رأى أعضاؤها أنفسهم أنهم أقلية مضطهدة، ولكنهم رأوا أنفسهم أيضًا كالأوروبيين؛ ولذلك حتى في أثناء كرههم وفزعهم من هؤلاء الذين مارسوا التمييز ضدهم، كانوا يغرسون في صميم ثقافتهم إحساسًا بالتفوق العرقي والثقافي الذي أتاح لهم ممارسة التمييز ضد غير الأوروبيين، فوضعوا أنفسهم في موقف نفسي معقد.

أخيرًا، أنشأ الصهاينة منظمة قوية ذات هدف وحيد؛ وهو التركيز على فلسطين، وعندما يتعلق الأمر بتلك الأرض، كانت الآراء المرجعية الصهيونية مركزة ذاتيًّا؛ أي إنهم أنشؤوا بيئة معلوماتية مغلقة، حيث كانوا يتحدثون حصرًا عن متطلباتهم،

وحقوقهم الخاصة بهم وحدهم، ولمن يدعمونهم. كانوا يفتقرون إلى المعرفة السياقية الفعلية المتعلقة بالسكان المحليين، وتاريخهم، وثقافتهم، وطموحاتهم الراهنة. ولم تحاول الحركة الصهيونية، بوصفها منظمة، بذل الجهد للحصول على مثل هذه المعلومات، وهكذا كانت عملية صناعة القرار عندهم محكومة بالخلل، ولم يعترف قادتهم إلا لاحقًا أنهم لم يقيموا وزنًا لإمكانية المقاومة المحلية، وقد عبَّر عن ذلك القائد الصهيوني وأول رئيس للجامعة العبرية، جودة ماغنيز (Judah Magnes)، بقوله: «يبدو أننا فكرنا في كل شيء ما عدا العرب» (Lilienthal, 1979, 150). وعندما فكروا في الفلسطينيين كان ذلك من خلال النمط الغربي السائد، الذي صورهم بأنهم شعب بدائي يمكن التخلص منهم.

قدم مؤسس الصهيونية الحديثة تيودور هرتزل (Theodor Herzl) الإجابة الصهيونية الأولية عن مسألة كيف يمكن أن يكونوا متسامحين في النهاية مع سكان فلسطين الأصليين، ففي 12 يونيو 1895م كتب في مذكراته: «علينا استملاك الممتلكات الخاصة بتمهل... علينا أن نحاول تشجيع السكان المعدمين على عبور الحدود حيث توفر لهم في تلك البلدان فرص العمل، مع حرمانهم من العمل والتوظيف في بلدنا» (Zohn, 1960, 1:88). وعلى الرغم من أنه في الواقع لم يفكر في الأمر بهذه الطريقة ذاتها، فإنه- بوصفه مؤسسًا للحركة الصهيونية- اقترح شيئًا يشبه حظيرة استيطانية لغير اليهود من أجل تمهيد الطريق لإقامة دولة يهودية نقية. وما يجدر ملاحظته هو أن هرتزل لم يكن في ذلك الوقت متأكدًا من مكان إقامة هذه الدولة، وكان يرى أن الأرجنتين قد تكون مكانًا ممكنًا لذلك، وبعد ذلك رحَّب باحتمال أن تكون أوغندا هي المكان المناسب، ولذلك لم يحدد من هم الذين سيجرَّدون من أملاكهم ويطرَدون من أرضهم، بغض النظر عن أنه كان يعلم بأن طرد السكان الأصليين من أراضيهم كان سلوكًا عامًّا للاستعماريين في أثناء سيطرة الإمبريالية الأوروبية، وكان يتوقع عملية تطهير عرقي لغير اليهود حيث يمكن أن تقام الدولة اليهودية. ولا ريب أنه بقدر تجذر الثقافة في الجغرافيا- في مكان إقامة الشخص

التقليدي والموروث- فإن هذا التطهير العرقي يمثل إبادة ثقافية. وقد تبين أن مناصريه من اليهود الشرقيين لم يفكروا جديًّا في أي موقع آخر سوى فلسطين. لم يكن هرتزل عنيفًا، وكان يعتقد أن التطهير العرقي يمكن إدارته وتحقيقه فقط من خلال التلاعب بالاقتصاد، ولكن الذين جاؤوا من بعده لم يكونوا لطفاء هكذا.

بعد وفاة هرتزل في عام 1904م انتقلت قيادة المنظمة العالمية الصهيونية إلى حاييم وايزمان (chaim Weizmann)، الذي ولد في روسيا عام 1874م، وهاجر إلى إنكلترا عام 1904م، وهناك عمل خبيرًا كيميائيًّا. وبصفته تلك، منح مساعدات مهمة للمجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى. وقد لفتت إنجازاته نظر وسائل الإعلام والقادة السياسيين، فاستخدم تلك الاتصالات من علاقاته المتزايدة مع هؤلاء الأشخاص لإقناع حكومة الحرب البريطانية بإصدار وعد بلفور في عام 1917م.

في البداية اتخذ وايزمان موقفًا ضد التطهير العرقي للفلسطينيين. ولأنه كان يعرف شخصيًّا السياسات الروسية ضد اليهود، فإننا نفترض أن اتباع اليهود للسياسات ذاتها تجاه الفلسطينيين قد تخلق لديه، أساسًا، تناقضًا معرفيًّا، فقد صرح في حديثه أمام المؤتمر الصهيوني في لندن، الذي عقد في سبتمبر 1919م، بما يأتي: «نحن الذي طُردنا لا نستطيع طرد الآخرين، يجب أن نكون آخر من يطرد الفلاح من أرضه... سوف يعيش العرب بيننا، يجب ألَّا يعانوا، سوف يعيشون بيننا كما عاش اليهود هنا في إنكلترا؛ هذا هو موقفنا تجاه العرب، وأي موقف آخر فهو إجرامي» (Simons, 2003, 1).

ولأن وايزمان أظهر حسن النية (فعلينا أن نعطية ميزة الشك هذه المرة)، أما شركاؤه في الصهيونية فلم يسيروا على هذا المبدأ؛ فعندما دخلوا فلسطين في قطار أمتعة الجيش البريطاني، الذي كان وسيلة لتوسع الإمبراطورية، لم يأخذوا بالحسبان السكان الأصليين في مخططاتهم، فبدؤوا بإنشاء اقتصاد يهودي حصري، وإذا حدث وأن شغلوا العرب فإنما كانوا يفعلون ذلك على أنهم عمالة رخيصة. وقد

طالب الصهاينة أيضًا بطرد (إجلاء) جميع السكان الفلسطينيين من الأراضي التي ابتاعوها (ومن ثم أظهروا كذب تصريح وايزمان حول الفلاح والأرض)، وهذا يعني أن الصهيونية لم تؤمن بتاتًا (ولا تزال) بأن للسكان المحليين أي مطالب شرعية في فلسطين. نحن نعلم ما هي هذه المطالب؛ لأنها وُثقت من قبل لجنة كينغ- كراين الأمريكية سيئة الصيت؛ ففي عام 1919م قررت هذه اللجنة أن سكان سوريا الكبرى، التي كانت فلسطينُ جزءًا منها، طالبوا بحق تقرير المصير ضمن دولة عربية كبرى مستقلة، وقد تعهد البريطانيون بها للشريف حسين، شريف مكة، مقابل تمرده على الإمبراطورية العثمانية، ومعلوم أن ذلك الوعد لم يُنفذ قطعًا. في ظل هذه الأوضاع، لم يكن يهم الفلسطينيين إن كان لدى وايزمان رغبة بمعاملتهم على أنهم جيران طيبون؛ فقد خُذلوا من قبل مؤيدي وايزمان والمتآمرين، كما ذُكر سابقًا، وأثبت الصهاينة الوافدون في الواقع أنهم جيران سيئون (pappe, 2004, 72– 116). حدث كل ذلك ضمن بيئة المعتقد الجماعي الإمبريالي لأوروبا.

إن ما لقيه البريطانيون والصهاينة- كما تبين- هو مقاومة متجددة ضد إمبرياليتهم واحتلالهم الاستيطاني، فقد كانت هناك مظاهرات مناهضة للاستعمار منذ مطلع العام 1922م، وفي عام 1929م حدثت ثورة كبيرة راح ضحيتها مئات الأرواح. غيَّر وايزمان هذا الموقف خلال مرحلة المقاومة المتزايدة تلك، التي استمرت أكثر من عشر سنوات. وتطلبت مهمة وايزمان الآن، بصفته صهيونيًّا، توافقًا مع النسخة الصهيونية للفكر الجماعي الإمبريالي. ربما كانت هناك تناقضات سيكولوجية بين متطلبات هذه النظرة الصهيونية الجديدة، والمعاملة التي تلقاها اليهود أنفسهم في روسيا، وعلى أي حال فقد تلاشت هذه التناقضات بالنسبة إلى وايزمان في عام 1929م. ومهما يكن فإن تعنت إيديولوجية الموقف الصهيوني، بالإضافة إلى هدفها المتصلب في الحصول على دولة يهودية حصرًا، جعلت التفاوض مع الفلسطينيين حول طريقة الاستقرار أمرًا مستحيلًا؛ حيث كان هذا التفاوض يمكن أن يجعل الموقف الأساسي لوايزمان حول الصداقة بين المجموعات ممكنًا.

كانت المقاومة الفلسطينية الطبيعية للإمبريالية تعني، في نظر وايزمان وكثيرين من زعماء الصهاينة، أنه يمكن الآن تصور الفلسطينيين على أنهم أعداء للسامية، ولذلك يمكن طردهم من الدولة اليهودية المستقبلية بصورة شرعية، وهكذا تحولت مقولة «إننا سنكون آخر شعب يطرد الفلاح من أرضه» بسرعة إلى عدد من مقترحات ترحيل السكان، وفي الحقيقة إن كلمة (ترحيل) أصبحت الآن هي المصطلح المهذب للإبادة الثقافية والتطهير العرقي المقترح.

كان يوجد في ذلك الوقت سابقة عصرية حول تطبيق مبدأ الترحيل؛ إذ في عام 1923م، في أثناء هرب من هم من العرق اليوناني من غرب تركيا مع انسحاب الجيوش اليونانية، وقَّعت كل من اليونان وتركيا (اتفاقية التبادل السكاني بين البلدين)، وفي النهاية، ونتيجة لتلك الاتفاقية اُقتلع مليونا شخص تقريبًا. وقد سمحت الاتفاقية بحرمان اليونانيين من الجنسية في تركيا قسرًا، وحرمان الأتراك من الجنسية في اليونان قسرًا، ومن ثم رُحِّل أولئك الذين لم يغادروا طواعية.

يوجد حافز آخر لفكرة الترحيل؛ وهو القرار البريطاني بفصل شرقي الأردن عن فلسطين الأصلية، وقد حدث ذلك عام 1922م؛ وذلك لتجهيز منطقة لعبدالله الابن الأكبر لشريف مكة. فإذا كان العرب لن يحصلوا على دولتهم العربية المستقلة الكبرى، كان البريطانيون يرغبون في إعطاء أبناء حسين مراكز كحكام لدول صغيرة تابعة لبريطانيا، وبذلك أصبح فيصل بن حسين ملكًا للعراق، وعبدالله أميرًا للأردن.

أغضب فصل شرقي الأردن عن فلسطين الصهاينة (الذين لم يُسمح لهم بالاستيطان هناك)، وبعضهم يشعر حتى الآن أن الأردن قد سُرق منهم. على كل حال، انتهز وايزمان فرصة الفصل ليقترح ترحيل الفلسطينيين الذين يعيشون غرب نهر الأردن إلى شرق الأردن، وكتب إلى وزير المستعمرات البريطانية اللورد باسفيلد (passfield) عام 1930م: «بكل تأكيد إذا لم نستطع اجتياز الأردن فإن العرب يمكنهم ذلك». وفي الأول من نوفمبر من العام ذاته، اقترح علنًا ترحيل الفلسطينيين الذين لا أرض لهم إلى شرقي الأردن، وذلك في مقالة نُشرت في الويك إند ريفيو (week end

(Review). في وقت لاحق، عندما جدد الصهاينة رغبتهم بأن يصبح الأردن جزءًا من الدولة اليهودية المستقبلية، أعيد توجيه فكرة الترحيل إلى العراق وسوريا.

فيما بعد، ضغط الصهاينة على الحكومة البريطانية ليفكروا جديًّا في خطة الترحيل، وربطها بنجاح خطة تقسيم فلسطين التي طرحتها لجنة بيل عام 1937م. هناك بعض الأدلة على أن بريطانيا كانت تود السير في تنفيذ هذه الفكرة، وفي الحقيقة وافق وزير المستعمرات أورمسباي- غور (Ormsby–Gore) في اجتماع بينه وبين وايزمان وديفيد بن غوريون في 28 يونيو 1937م على أنه «يجب ترحيل العرب الموجودين في الجزء اليهودي من فلسطين» (Simons 2003, subsection on Weizmann, 8). وعندما أصبح احتمال اندلاع الحرب العالمية الثانية واضحًا لدى القادة البريطانيين، تراجعوا عن تأييدهم للتقسيم؛ وذلك لكسب ثقة العرب، ولكن وايزمان لم يكفَّ عن تشجيع إمكانية الترحيل (Weizmann 1942, 337).

لم يكن وايزمان، بالتأكيد، وحده من أصرَّ على التطهير العرقي للفلسطينيين؛ فقد شجع زميله، ومنافسه أحيانًا، بن غوريون فكرة ترحيل العرب، وفي الواقع يبدو وكأنه كان على خط مواز لمسار تطور وايزمان؛ ففي عام 1918م كان بن غوريون- تمامًا مثل وايزمان- ضد فكرة الترحيل؛ فقد نشر مقالة بالعبرية بعنوان (حقوق اليهود والآخرين في فلسطين)، كتب فيها: «علينا ألَّا نسيء إلى حقوق هؤلاء السكان (العرب) تحت أي حال... ليس من الصواب ولا من الممكن أن نطرد السكان الحاليين» (Simons 2003, subsection on Ben Gurion, 10). وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين، وربما قبل ذلك، غيَّر نغمته، ففي 9 يوليو 1936م، وفي اجتماع مع آرثر واتشوب (Arthur Wauchope)، المفوض السامي البريطاني في فلسطين، دافع بن غوريون عن موضوع ترحيل الفلاحين الفلسطينيين الذين لا أرض لهم إلى شرقي الأردن، واستخدم التعابير ذاتها -تقريبًا- التي استخدمها وايزمان؛ فقد قال لواتشوب إنه إذا كانت منطقة شرق الأردن مغلقة أمام اليهود، «فبالتأكيد لا يمكن أن تكون مغلقة أمام العرب».

كان شريك بن غوريون، موشي شرتوك (Moshe Shertok)، موجودًا في الاجتماع أيضًا، وأكد للمفوض السامي أن الصهاينة «سينفقون المال بسرور... لتوطين العرب المهجرين في شرقي الأردن». بعد عام، أي في عام 1937م، كان بن غوريون لا يزال يمارس الضغط من أجل عملية الترحيل، ولكنه الآن أضاف سوريا لتكون مكانًا ممكنًا للترحيل إليه.

بينما كان بن غوريون يسعى لتطبيق هذه الفكرة، توسعت في ذهنه؛ ففي يوليو 1937م كتب في مذكراته: «إذا استوطن أربعة يهود بدلًا من كل عربي... فإن ذلك سيعود علينا بفائدة كبيرة». لقد كان مستعدًا لرؤية الترحيل يُفرض على الفلسطينيين العرب بالقوة. وفي مذكرات عام 1941م ذكر أنه «من الصعب تصور عملية ترحيل تامة من دون إكراه، وإكراه وحشي من أجل ذلك» (Simons 2003, subsection on Ben Gurion, 8). بالنسبة إلى بن غوريون فإن الترحيل الإجباري لأكبر عدد ممكن من العرب أصبح الآن خطوة ضرورية للحصول على (دولة يهودية حقيقية). وقد شكَّ في أن لدى البريطانيين الشجاعة لاستئناف مشروع كهذا، ولكنه، على أي حال، جزم أن الصهاينة سيفعلون ذلك عندما تسنح لهم الفرصة؛ «أي تردد من طرفنا حول أهمية عملية الترحيل، أو أي شك من جهتنا في إمكانية تحقيقها، أو أي حيرة في عدالتها، ستجعلنا على الأرجح نخسر فرصة تاريخية لن تتكرر». لقد حانت اللحظة التي كان يأمل فيها بن غوريون في أواخر العام 1947م وطوال عام 1948م.

أصبح كل من وايزمان وبن غوريون، بالإضافة إلى معظم قادة الصهيونية في فلسطين، الآن سجناء المعتقد الجماعي الذي قصر الحقيقة على احتياجات جماعتهم، وكانت تلك الجماعة- وهي اليهود الأشكنازيون- في نظر الصهيونيين مجتمعًا مثاليًّا بصورة خيالية، ملأت عقولهم بفكرة استبعاد الآخرين، ما عدا البريطانيين الذين يخدمون معتقدهم الجماعي. وبحلول العام 1929م، بينما كان وايزمان وبن غوريون يراقبان العالم، تحولت المعطيات الواردة كلها إلى صيغ إخبارية منمذجة، يفسرها (خبراؤهم). وهنا علينا أن نتذكر دائمًا تعليق دانييل

ويلنغهام (Daniel Willingham) حول صعوبة التفكير الناقد: «إن عمليات التفكير متشابكة مع مضمون الفكرة» (Willingham, 2007, 8– 19). وبالنسبة إلى وايزمان وبن غورين، فإن مضمون الفكرة «كان مقيدًا إيديولوجيًّا. لقد شوهت صهيونيتهم فهمهم للعالم، لدرجة أنها أصبحت إحدى عمليات التشريح المرضي القاسية التي دعا إليها أرجون أبادوراي، والتي أفسدت أيديولوجيتنا المقدسة حول الأمة وشوهتها» (Appadurai, 2006, 1).

حرب إنشاء إسرائيل: التطهير العرقي يعمليًّا

في فبراير من العام 1947م قررت الحكومة البريطانية التخلي عن الانتداب ومغادرة فلسطين، وحُدد تاريخ المغادرة في 15 مايو 1948م، وعندما شعر بن غوريون في بداية 1946م أن بريطانيا لن تبقى في فلسطين طويلًا، بدأ العمل على وضع خطط طارئة للسيطرة على فلسطين فور مغادرة بريطانيا، وقد بلغت هذه الجهود أوْجَها في خطتين عُرفتا بخطة جيميل (Gimil) أو الخطة C، وخطة داليت (Dalet) أو الخطة D. كانت خطة جيميل أو الخطة C تتألف من سلسلة من الردود المعدة سلفًا ضد المقاومة الفلسطينية للوجود الصهيوني في فلسطين، وتضمنت أيضًا قتل السياسيين الفلسطينيين، والقادة العسكريين، والداعمين الماليين، وتدمير البنية التحتية المدنية؛ أما خطة داليت أو الخطة D فقد أُعدت لتنفيذ الترحيل المنهج والكامل للفلسطينيين (من موطنهم) (Pappe, 2007, 28) نتيجة للصراع العسكري المقبل مع العرب.

لم يكن ذلك- بلا ريب- هو الموقف العام للقيادة الصهيونية، فهذا الموقف نادى بالتهجير الجماعي لليهود إلى فلسطين، وقد أدرك بن غوريون والقادة الصهاينة الآخرون في فلسطين أن ذلك لا يكفي لجعل اليهود أكثرية، وفي النهاية كان في العام 1947م قرابة مليون فلسطيني في المناطق التي كانت الصهيونية تأمل في احتلالها، وكان يوجد مقابل هذا العدد من الفلسطينيين 600.000 يهودي. بالنسبة إلى بن غوريون فإن تحقيق (التوازن الديموغرافي) الإيجابي والمقبول يتطلب- على الأقل-

وجود أكثرية يهودية بنسبة 80 بالمئة (Pappe, 2007, 48)، ولتحقيق ذلك يجب إتمام خطة هجرة اليهود إلى فلسطين؛ بتهجير العرب منها.

رتب المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه (Ilan Pappe) الخطوات المتبعة في عملية التطهير العرقي، وبجمع روايته مع المعلومات الأخرى نحصل على القصة الآتية: رأى ديفيد بن غوريون والقيادة الصهيونية في تفكك الحكم البريطاني في فلسطين، بالإضافة إلى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة، (فرصة تاريخية فريدة) كانوا يأملونها منذ الثلاثينيات من القرن العشرين؛ بإنشاء (الدولة اليهودية الحصرية)، ويجب- كما كتب بن غوريون في عام 1941م- ألا يكون هناك أي تردد أو تذبذب لفعل ما كان ضروريًّا لتخليص البلاد من أكبر عدد ممكن من العرب. كانت كلمة (البلاد) في تلك المرحلة تعني بالنسبة إلى القيادة الصهيونية، كل فلسطين غربي نهر الأردن. لقد تخلوا عن طموحهم في غزو الأردن لأنهم كانوا يفاوضون الأمير عبدالله (الذي كان جيشه من أضخم القوى العسكرية العربية في المنطقة) على عقد اتفاقية تبقي الأردن بعيدًا عن الحرب المقبلة. فإذًا حتى قبل انتهاء الانتداب، قرر الصهاينة تدمير الدولة الفلسطينية التي وعدت بها الأمم المتحدة.

في ديسمبر 1947م، احتج الفلسطينيون العرب على خطة الأمم المتحدة في تقسيم بلادهم؛ من خلال تظاهرات وإضراب كامل، ثم تعاظمت التظاهرات لتتحول إلى هجمات على المحالِّ والأسواق اليهودية. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال كانت عابرة، وظهرت مباشرة دلائل واضحة على عودة الأمور إلى (الحالة الطبيعية)، إلا أن بن غوريون استخدم هذه الأحداث ذريعة لتنفيذ خطة جيميل (c)، فكانت الهجمات اللاحقة على القرى والأحياء السكنية الفلسطينية وحشية جدًّا؛ وهو ما سبب هروب 75.000 من السكان العرب حفاظًا على حياتهم.

عندما دخلت الوحدات الأولى من الفدائيين العرب غير النظاميين في أوائل يناير 1948م إلى فلسطين، باشرت القيادة الصهيونية بتنفيذ خطت داليت (D) (التي

بدأت رسميًّا في مارس ولكنها طبقت عمليًّا قبل ذلك)، وأصبح التطهير العرقي هدفًا عسكريًّا أساسيًّا. أخبر بن غوريون أتباعه أن العرب الآن هم (الطابور الخامس)، ولذلك يجب اعتقالهم جماعيًّا أو تهجيرهم، وقد استنتج أنه «من الأفضل تهجيرهم»، لكن كيف يمكن تهجيرهم؟ كانت المناطق الحضرية- بالإضافة إلى القرى- أهدافًا للهجمات العنيفة، وقد ارتكبت المجازر بهدف- على ما يبدو- نشر الذعر بين العرب الفلسطينيين. وصف بن غوريون تلك التكتيكات في مذكرة الأول من يناير 1948م؛ إذ قال: يجب أن تكون الأعمال «عنيفة وقاسية»، يجب أن «تنفذ العمليات ضد الفلسطينيين بلا رحمة، من غير استثناء لأطفال أو نساء»، وأخيرًا: «لا داعي للتفريق بين المذنب وغير المذنب».

كانت القيادة الصهيونية تواقة جدًّا لتدمير التراث الراسخ المتمثل في تعاون العمال العرب واليهود في حيفا، والهدنة غير المكتوبة بين المدينة اليهودية تل أبيب والبلدة العربية يافا، أو في أي مكان آخر حيث يوجد تفاهم عربي-يهودي. ومع نهاية أبريل، هرب 250.000 عربي تقريبًا (Pappe, 2007, 40)، ولا بد من ملاحظة أن ذلك حدث قبل دخول القوات العسكرية العربية النظامية إلى فلسطين.

كانت تلك- بلا ريب- البداية فقط؛ إذ استمرت المجازر الصهيونية بغية الانفراد بحكم البلاد حتى بداية 1949م، واستمرت بشن الهجمات على السكان المدنيين العزل في فلسطين، وقد شرح المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس (Benny Morris) النتائج كالآتي: «كان السبب الرئيسي لهروب الفلسطينيين بصورة جماعية هو الهجمات العسكرية اليهودية، وفي كل لحظة كان الخروج (الهروب الجماعي)... هو النتيجة المباشرة والفورية لأي هجوم أو غزو على المدن والأحياء السكنية العربية أو احتلالها» (Morris,1999, 255).

في نهاية المطاف دمرت 419 قرية ومدينة فلسطينية، أما سكانها فإما قُتلوا أو شُردوا، وقد شرح كل من بابيه، ونور مصالحة، وبيني موريس، تفاصيل عملية

التطهير العرقي العنيفة هذه. وفي نهاية هذه العملية حصل بن غوريون على (توازنه الديموغرافي الإيجابي)، وأصبحت الغالبية العظمى من العرب الفلسطينيين لاجئين، وبقي قرابة 150.000 عربي فقط فيما يسمى الآن إسرائيل، وهذا ما سماه العرب (النكبة)، أو (الكارثة).

إن ما جرى من مذابح بدا للمراقبين أنه رد صهيوني على متلازمة اليهود المعروفة بـ(الهولوكوست) (المحرقة)، وإن كان وايزمان وبن غوريون لم ينظرا إلى الأمر بهذه الطريقة.

الانتقال إلى الإبادة الثقافية

بعد حصول الإسرائيليين على (الاستقلال)، باشروا عملية (عبرنة) الأرض التي ادعوا الآن أنها أصبحت لهم، وجعلُ الأرض (عبرية) يعني آليًّا أنها لم تعد عربية بعد الآن، ويجب إبادة ما يمكن من تراث الثقافة العربية، كما أبيد العرب أنفسهم.

بدأ الأمر بإعادة تسمية الأشياء؛ فقد أنشأ الصهاينة (لجنة تسمية) تعود إلى العشرينيات من القرن العشرين، وكانت مهمتها (تهويد) المناطق الفلسطينية الصغيرة التي ابتاعها الصندوق القومي اليهودي (JNF). وفي عام 1949م أصبحت اللجنة فرعًا للصندوق القومي اليهودي، وبدأت اللجنة بصورة منظمة، وبمساعدة علماء الآثار، وعلماء الجغرافية، والعلماء الإنجيليين، بمحو التاريخ والتراث العربي الفلسطيني من التقارير، والخرائط، وكتب التاريخ الإسرائيلية الرسمية، وما إلى ذلك، وما زالت هذه العملية مستمرة حتى اليوم؛ فعلى سبيل المثال: في يوليو 2009م أعلنت وزارة المواصلات الإسرائيلية أن إشارات الطرق (التي تظهر الآن مكتوبة بالعبرية، والعربية، والإنكليزية) يجب أن تُبدَّل بإشارات مكتوبة بالعبرية فقط، وقد حدث ذلك على الرغم من أن 20% من السكان داخل فلسطين 48 يتكلمون العربية، ويُفترض أن اللغة العربية واحدة من (اللغات الرسمية في إسرائيل)، وقد أكد وزير المواصلات عزرائيل كاتز (Yisrael Katz) أنه لن يسمح ببقاء أسماء ما قبل 1948م

مكتوبة على إشارات الطرق؛ لأن فعل ذلك سيهدد بتحويل «القدس اليهودية إلى قدس فلسطينية» (BBC, 2009).

في عام 1949م جرى تلفيق حكايات خرافية أسطورية إسرائيلية، مفادها أنه عندما وصل الصهاينة إلى فلسطين كان فيها عدد قليل من السكان العدوانيين، والمتخلفين، والبدو، وما عدا ذلك كانت خالية إلى حد كبير، ومن ثم، ووفقًا للتاريخ الذي يُدرَّس رسميًّا للأطفال اليهود والإسرائيليين في المدارس العبرية حول العالم، فإن التراث الثقافي الوحيد الذي يجب أن يبقى في إسرائيل، في الماضي والحاضر، هو التراث اليهودي. لجعل هذا التاريخ البديل منطقيًّا، أعدَّ الإسرائيليون لتدمير عديد من المواقع الأثرية الفلسطينية والآثار، والمساجد القديمة، والمنازل التاريخية، وما إلى ذلك، حتى إن المكتب العالمي للآثار التابع لليونسكو وصف أعمالهم بأنها «جرائم ضد التراث الثقافي للبشرية» (Chamber Lain, 2005). وقد وُثِّقت هذه العملية في كتاب للكاتب راز كليتر (Raz Kletter) بعنوان: **تزييف التاريخ؛ صناعة علم الآثار الإسرائيلية** Raz Kletter, Just Past? The making of Israeli Archaeology, London: Equinox, 2006.

خلال الخمسينيات من القرن العشرين سمحت الحكومة الإسرائيلية للجنود بنهب المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، والمتاحف، والسجلات، وتدميرها، وأُخبر بعض علماء الآثار الإسرائيليين الذين عارضوا ما حدث، كذبًا، أن العرب فعلوا ذلك، ومن كان منهم يصر على موقفه كان يُجبر على الاستقالة. كان ديفيد بن غوريون، وموشي دايان (MosheDayan)، وغولدا مائير (Golda Meir)، متورطين مباشرة بعملية التدمير الثقافي هذه (Rapoport, 2008).

استمرت عملية منع الثقافة الفلسطينية من الظهور العلني مجددًا حتى اليوم الحاضر؛ فعلى سبيل المثال في عام 2009م اختارت اليونسكو القدس الشرقية لتكون عاصمة العرب الثقافية للعام 2009م، فأعلنت الحكومة الإسرائيلية مباشرة منع أي احتفالات أو مظاهرات لأجل هذا الحدث، وحُظرت جميع الفعاليات المدعومة من

اليونسكو، ليس في القدس فقط بل في كل مكان، مثل مدينة الناصرة، ومُنعت أيضًا الفعاليات الرياضية الفلسطينية المماثلة، والمهرجان الأدبي، والمهرجان النسائي. وفي الوقت الحاضر، يرزح فلسطينيو الضفة الغربية تحت قرابة 1500 قانون عسكري، معظمها يهاجم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ثقافيًّا وعسكريًّا، حتى إن القانون العسكري رقم 938 جعل حمل العلم الفلسطيني، أو الاستماع إلى الموسيقى الوطنية الفلسطينية، أمرًا غير قانوني (Palestine Monitor 2009).

من غير المستغرب عدم ذكر شيء عن هذا في الكتب المدرسية الإسرائيلية، بل على العكس؛ وفقًا للبروفسور دانييل بار-تال Tal-Daniel Bar من جامعة تل أبيب «تُشاع وجهة النظر بأن اليهود قد تورطوا في حرب مُسوَّغة، بل إنها إنسانية، ضد العدو العربي الذي رفض القبول والاعتراف بالوجود والحقوق اليهودية في إسرائيل»، وقد تبين له، منذ بداية قيام دولة إسرائيل حتى الوقت الحاضر، أن الكتب المدرسية تشوِّه سمعة العرب بوسمهم بأنهم (قتلة) و(سارقون)، ومن جهة أخرى، وبطريقة مماثلة، صُوِّر يهود إسرائيل على أنهم «طوروا البلاد بأساليب اعتقدوا أن العرب غير قادرين عليها» (Meehan, 1999, 19).

لاحظ جمال عثامنة (Jamal Atamneh)، منسق اللجنة العربية للتربية والتعليم لدعم المجالس المحلية، وهي منظمة غير حكومية مقرها حيفا، أنه على الرغم من أن الكتب التي يستخدمها عرب إسرائيل مكتوبة باللغة العربية، فإنها لم تؤلَّف من قبل الفلسطينيين، حتى إنه ليس لديهم أي دور استشاري في تأليفها، «خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، لم يُعيَّن أي أكاديمي فلسطيني في موقع مهم في وزارة التعليم، ولم يشارك أي فلسطيني بوضع المناهج الدراسية العربية، ومن الواضح أنه لم يكن يوجد في إسرائيل ما يسمى بالتمييز الإيجابي لإنصاف من يعانون التمييز» (Meehan, 1999, 20).

ولاحظ أسعد غانم، من جامعة حيفا، أن ميزانية تعليم عرب إسرائيل أقل كثيرًا من ميزانية القطاع الإسرائيلي اليهودي، وهذا نتيجة «للتمييز المستمر عمليًّا في

جميع مجالات الحياة» (Ghanem 2001, 159). ومن نتائج هذه الجهود المتراكمة هو أن يستسهل اليهود الإسرائيليون إنكار وجود نكبة أساسًا. وبالنسبة إلى الفلسطينين، فإن إنكار النكبة في نظرهم تعد نسخة إسرائيلية من إنكار الهولوكوست.

بعد العام 1948م تحولت بعض القرى العربية المدمرة لتصبح مدنًا إسرائيلية، وفي لحظة استثنائية من الصدق الشعبي، ذكر الجنرال والسياسي الإسرائيلي موشي دايان (Moshe Dayan) ما يأتي: «بُنيت القرى اليهودية مكان القرى العربية، حتى إنك لم تعد تعرف أسماء هذه القرى العربية، ولا ألومكم لأن كتب الجغرافيا قد فُقدت (وذكر أسماء الكتب)... لا يوجد أي مكان بُني في هذا البلد إلا وسكنه العرب سابقًا» (Lis and Khoury, 2009).

وفيما يتعلق بإشارة Dayan إلى كتب الجغرافية المفقودة، قدمت شبكة الجزيرة الإخبارية في يناير 2010م تقريرًا حول مقابلة أُجريت مع مواطن إسرائيلي كان يحضر أطروحة الدكتوراه في جامعة بن غوريون، وقد أظهر بحث الطالب أن القوات الإسرائيلية قد «نهبت ودمرت عشرات الآلاف من كتب فلسطين بعد عام من تأسيس الدولة»، ووفقًا للباحث، فقد فعلوا ذلك ضمن إطار خطة تهويد البلد، وبتر السكان العرب عن أمتهم وثقافتهم، ثم تابع قائلًا: «كانت مذبحة ثقافية» (Al Jazeera January 1, 2010). خلال سنوات التدخل حدثت هجمات متكررة على المكتبات والأرشيف الفلسطيني، ليس فقط في إسرائيل والمناطق المحتلة، بل أيضًا في الدول الأخرى مثل لبنان، ولم تكن هذه الأعمال غير ملحوظة، ففي صيف 2002م، أصدرت جمعية المكتبة الأمريكية قرارًا بأن المنظمة (التي تضم 450.000 عضو) «تعلن أسفها وحزنها الشديد على تدمير المصادر الثقافية والمكتبية في أي مكان بالعالم، ومن ثم تدمير المصادر الثقافية والمكتبية الفلسطينية»، وخُففت حدة هذا القرار، بل طُمس، تحت الضغط. وقد أشارت النسخة الأصلية من القرار إلى أن الحكومة الإسرائيلية هي من ارتكبت هذا التدمير (Heuer, 1999).

في القرى المدمرة التي لم تتحول إلى أماكن إسرائيلية، هُدمت بقايا المنازل المدمرة، ورُحلت حجارتها، وزُرعت الغابات مكانها. ويذكر لنا إيلان بابيه أن ذلك كان جزءًا مما دعته إسرائيل (جعل الصحراء تُزهر). وبالعودة إلى الموقع الإلكتروني للصندوق القومي اليهودي لاحظ بابيه أن عدة من أكبر المناطق الحرجية، وأكثرها شهرة، المنشورة على الموقع، لم تُبنَ- كما ادعى الصندوق القومي اليهودي- فوق مناطق (جرداء تشبه الصحراء)، بل فوق حطام مدن فلسطينية خصبة، وقد أشار بابيه إلى هذا على أنه «محو مقصود للتاريخ» (pappe, 2007, 229 –234).

يمكن أن يضيف المرء إلى هذه المحاولات تدمير وتدنيس المقابر الفلسطينية، والحرق أو الاقتلاع الهادف لمحاصيل المزارعين الفلسطينيين (وخاصة أشجار الزيتون)، واستهداف المراكز الثقافية، ومن ضمنها تدمير وزارة الثقافة الفلسطينية عام 2002م، والاهتمام الخاص للحكومة الإسرائيلية باقتلاع العرب من القدس الشرقية بعد حرب 1967م، ومن ذلك مثلًا أن أساسات المسجد الأقصى في القدس تعرضت للإضعاف، وهو واحد من أكثر المساجد المقدسة في الإسلام، والرمز الديني والثقافي لفلسطين، من خلال ممارسة خمس وعشرين عملية حفر أثري من قبل الإسرائيليين تحت أساساته. لقد أصبح المسجد بحد ذاته هدفًا لأعمال الإرهاب المتكررة من قبل إسرائيل، ومن ضمن ذلك الإحراق والتخريب المتعمَّدان، فهناك طائفة متطرفة من الصهيونية تسعى إلى التدمير الكامل للمسجد؛ وذلك لتمهيد الطريق أمام إعادة بناء معبد سليمان. وقد موَّل الأصوليون المسيحيون هذه الجهود، ومعظمهم من الأمريكيين (chehata, 2010, 10). بالنظر إلى كل ذلك، وصف عضو الكنيست العربي، محمد بركة، الحكومة الإسرائيلية بأنها عدو للثقافة الفلسطينية (Haaretz 4/ 4/ 2009)، وليس هناك أي سبب يدعونا إلى الشك فيما صرح به بركة.

الإفقار الثقافي لعرب إسرائيل

بعد عام 1948م أصبح من السهل نسبيًّا تنفيذ الإبادة الثقافية في تلك المناطق التي لم يعد فيها كثير من العرب، وعلى أي حال- كما ذُكر سابقًا- لا يزال نحو 150.000 عربي فيما يسمى الآن إسرائيل، وغالبًا يشير إليهم الإسرائيليون على أنهم (الحاضر الغائب)؛ لأنهم حتى لو ظلوا في إسرائيل فإنهم في النهاية محرومون أرضهم ووطنهم، وقد سمَّاهم المؤرخ مارك تيسلر (Mark Tessler) (باللاجئين المحليين). وقال تيسلر: إن النتيجة كانت أنهم «انفصلوا عن ارتباطاتهم المؤسساتية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية»، وعُزلوا عن عائلاتهم وأبناء بلدتهم الذين يقطنون في المناطق التي لا تزال في حرب مع إسرائيل (Tessler, 1994, 281). إن وجود الفلسطينيين الثقافي والجسدي في الدولة اليهودية يعدُّ تهديدًا لها، وفقًا للقيادة الصهيونية التي تلت قيادة بن غوريون والتي استمرت تصف هذه المجموعة على أنها (الطابور الخامس)، ولذلك؛ في أكتوبر 1948م طُبق عليهم نظام الأحكام العرفية الذي استمر حتى عام 1966م.

كان ذلك القانون العرفي للفلسطينيين المتبقين نظامًا لمنع السفر، وحظر التجول، والاعتقالات الإدارية، والترحيل، وحصار بعض المناطق الجغرافية، وقيودًا على حرية التعبير والصحافة، والتجمعات، والأوامر القضائية. والحق الشرعي الوحيد الذي حصل عليه عرب إسرائيل هو حق الانتخاب (فقد أُعطوا الجنسية الإسرائيلية)، لكن لِمَ تُعطَ أقلية مكروهة ومخيفة هذا الحق؟ وفقًا لإيلان بابيه فإن «من المستحيل إغفال المفارقة في حقيقة أن الطبيعة الساذجة لجمع الأصوات الانتخابية سمحت بإغفال القضية الأساسية وهي مسألة الفصل العنصري الكامل»؛ وبعبارة أخرى فإن السبب وراء إعطاء حق التصويت لعرب إسرائيل أن الأحزاب السياسية الصهيونية المتعددة أدركت أنه بإمكانها الاستيلاء على ذلك الصوت ومن ثم الاستفادة منه سياسيًّا.

لاحظ تيسلر أن النظام العسكري الذي رزح تحته هؤلاء الناس قد سهَّل نزع الملكية، إذ تنقَل الآن بصورة ممنهجة ملكية الأراضي من العرب المتبقين إلى اليهود، وقد قام على ذلك مكتب القيِّم على أملاك الغائبين. وعلى حد تعبير القيِّم على هذه الممتلكات فإن أي شخص غير يهودي تغيَّب عن مكان إقامته المعتاد منذ التاسع والعشرين من نوفمبر 1947م، فستصادر أملاكه، وسيجري ذلك حتى في حال عودة الشخص في الثلاثين من نوفمبر (Smith 1988, 154)، وكأنهم عدُّوا معظم عرب إسرائيل المتبقين لا وجود لهم.

كانت آثار هذه العملية مُدمرة على الصعيد الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال اختفت البنية الاجتماعية للفلسطينيين المسلمين، بتسلسلها الموروث، والأوقاف الخاصة والعامة، وأنظمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وما إلى ذلك، وقد حظي المجتمع المسيحي بوضع أفضل بقليل. وبسبب سياسة الإفقار والعزل فقد عانى الفلسطينيون في إسرائيل أعلى نسبة بطالة في الدولة. في المقام الأول، أُجبر كثير من سكان المجتمع الريفي على الانتقال إلى المناطق الحضرية المخصصة للتجمعات العربية، حيث أصبحوا أيادي عاملة تقليدية رخيصة، وواصلت الدولة اليهودية منع عرب إسرائيل من الحصول على أي مساعدات شخصية تقدم ليهود إسرائيل، فقد مُنعوا من الوصول إلى أكثر من 70% من القطاعات الاقتصادية (من خلال خدعة إعفائهم من الخدمة في الجيش الإسرائيلي)، وبقيت ميزانيات تعليم العرب في حدها الأدنى، ويُعدُّ أي إظهار للمشاعر الوطنية الفلسطينية جريمة. ووفق ما قال لنا بابيه فالشعراء هم من تبقى من الزعماء الثقافيين لهذا المجتمع؛ «كان الشعر هو الساحة الوحيدة التي استطاعت من خلالها الهوية القومية إحياء النكبة؛ فما لم تتجرأ الأنشطة السياسية على التعبير عنه، صدح به الشعراء بقوة»، فكان الشعر هو فن النخبة العربي القديم، وأثبت قدرته على الوقوف في وجه هذه المحاولات الإسرائيلية للإبادة الثقافية.

مقارنة بالتجربة الروسية اليهودية

من المستحيل استعراض هذا التاريخ من دون ملاحظة كيف يتشابك مع معاملة اليهود في روسيا القيصرية التي بحثناها في الفصل الماضي؛ على سبيل المثال تأمل ما يأتي:

1. نظر معادو السامية الروس إلى اليهود على أنهم قتلة المسيح، وملوثون للعرق والثقافة، ضمن دولة روسية مسيحية أرثوذكسية نقية؛ تمامًا كما ينظر عديد من اليهود الإسرائيليين إلى عرب إسرائيل على أنهم مدمرون لدولة إسرائيل، ومن ثم فهم قوة مدمرة غير مرغوب فيها ضمن دولة إسرائيل. قال موشي سميلانشكي (Moshe Smilanshky)، وهو كاتب صهيوني وزعيم عمالي، عن العرب الفلسطينيين: «يجب ألا ننسى أننا نتعامل مع أشخاص متوحشين تقريبًا، لديهم مفاهيم بدائية للغاية... من بين المبادئ الأساسية المتطورة لدى العرب... الكذب، والغش، يبطنون شكوكًا خطيرة ويروون الحكايات... ويضمرون الكره لليهود».
2. عمدت الحكومة المعادية للسامية الروسية تحت حكم القيصر إلى تقييد اليهود ضمن عدد صغير من فئات العمل المخصصة؛ وقد تمكن المجتمع اليهودي الإسرائيلي من إبقاء عرب إسرائيل بعيدًا عن 70% من القطاعات الاقتصادية للدولة.
3. أبقت حكومة روسيا القيصرية اليهود محتجزين ضمن مناطق جغرافية محددة، وهي بالأحرى عزلتهم في غيتوات؛ وإسرائيل قيدت مساحة العيش لكل من عرب إسرائيل وهؤلاء الذين يعيشون في الأراضي المحتلة؛ من خلال تقسيم المناطق وتطويقها، وهدم المنازل، وفرض قيود السفر، ونقاط التفتيش، وتحديد مناطق ومدن وقرى (لليهود فقط). في زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون (Ariel Sharon) إلى إيطاليا وضَّح لرئيس الوزراء الإيطالي ماسيمو دي أليما (Massimo D,Alema) أنه عندما

يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فإن النموذج «البانتوني المتبع في جنوب أفريقيا هو الحل الأمثل للصراع» (Eldar, 2003).

4. فرضت روسيا القيصرية رقابة مشددة على المطبوعات والصحافة من أجل نشر اتهامات وأفكار معاداة السامية؛ وحافظت الحكومة الإسرائيلية على رقابة المطبوعات من خلال قانون الرقابة العسكرية، وروَّج السياسيون الإسرائيليون، والمحللون الإعلاميون، للمواقف السلبية والسياسات التمييزية ضد الفلسطينيين على أنها ضرورية للحفاظ على أمن الدولة، وعلى سبيل المثال فقد سوَّى رئيس الوزراء السابق إسحق شامير (Yitzak Shamir) الفلسطينيين بالجنادب التي يجب سحقها (New York Times, April 1, 1988)، وصرح رئيس الوزراء السابق إيهود باراك (Ehud Barak) أن « الفلسطينيين كالتماسيح؛ كلما أعطيتهم لحمًا أكثر طلبوا مزيدًا» (Jerusalem Post 30/ 6/ 2000)، وحتى لو مورس العنف الفلسطيني في مقاومة الاضطهاد الاستعماري، فإنه يُعد كله إرهابًا.

5. نتيجة للحرب الدعائية المطولة والتنافر الثقافي، أنشأت روسيا في نهاية المطاف في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أحزابًا سياسية معادية للسامية، مثل اتحاد الشعب الروسي، الذي شجع العنف والمذابح المدبرة ضد الشعب اليهودي؛ وبحلول التسعينيات أنشأت إسرائيل أحزابًا سياسية معادية للفلسطينيين مثل حركة كاخ (كاهاني تشاي) Kahane Chai، التي يشن أعضاؤها حملات عنيفة متكررة ضد السكان الفلسطينيين، وفي عام 1993م نفذت حركة كاخ عدة هجمات على الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقتلت 4 أشخاص وجرحت اثنين. وفي عام 1994م دخل باروخ غولدشتاين (Baruch Golds tein)، وهو إسرائيلي أمريكي وداعم لحركة كاخ، الحرم الإبراهيمي في الخليل، وقتل 30 مُصليًا فلسطينيًّا.

يجب ألا نستغرب من أوجه الشبه هذه؛ إذ تنشأ التشابهات ذاتها في جميع الحالات تقريبًا التي يوجد فيها تاريخ طويل من التربية القائمة على الكراهية والتمييز ضد أقلية محددة.

ولكن من جهة أخرى هناك بعض الاختلافات بين سياسات روسيا القيصرية والوضع الحالي في إسرائيل اليوم؛ فخلال القرن التاسع عشر جرت محاولات متكررة من أجل دمج اليهود (والأقليات الأخرى) في الدولة الروسية، وقد كانت محاولات قاسية؛ مثل التجنيد الإجباري لشباب اليهود، واستخدام محاولات قسرية لتحويل اليهود إلى روس مسيحيين أرثوذكس؛ ولكن بالتأكيد لا توجد أي رغبة من جانب الحكومة الإسرائيلية في دمج الفلسطينيين أو تحويلهم.

الخلاصة: لماذا يفعل يهود إسرائيل هذا؟

إن الأشخاص الذين يتعرضون لمستويات عالية ومطولة من الضغط يمكن أن يُظهروا أنماطًا شاذة من السلوك، ربما يمكن أن يحدث ذلك في جميع المجتمعات، وإن كان ذلك ممكنًا فإن اليهود الأوروبيين مرشحون بالتأكيد لهذه المتلازمة. أوضح ناشط السلام الإسرائيلي الأمريكي جيفري هالبيرن (Jeffrey Halpern)، في حديث صحفي أُجري في ربيع 2010م، أن معظم يهود إسرائيل ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ضحايا. وقد ظهر هذا الظلم منذ قرون مع ظهور معاداة السامية في أوروبا المسيحية، وبلغ أوْجَه في الهولوكوست النازية. وقد هُزمت النازية في الحرب العالمية الثانية، وتضاءلت حديثًا معاداة السامية الأوروبية، ولكن بالنسبة إلى اليهود لم ينتهِ الأمر هناك. وضح هالبيرن أنه «مع زوال المُضطهدين الأوروبيين، أعاد اليهود تجديد صورتهم في العرب»، إذًا فقد جلب الصهاينة إلى فلسطين- من وجهة نظر هالبيرن- أكثر من مجرد نظرة إمبريالية أوروبية؛ فقد جلبوا معهم أيضًا قناعة راسخة بشدة أنهم ضحايا، فهم يفسرون أي مقاومة لطموحاتهم الاستعمارية على أنها تجديد لمعاداة السامية، وفي هذه الحالة يرى الصهاينة أعمالهم في فلسطين؛ من التطهير

العرقي، والإبادة الثقافية، على أنها ببساطة أعمال للدفاع عن النفس ضد عدو غادر يكره اليهود.

يضيف تفسير هالبيرن بُعدًا باثولوجيًّا (مرضيًّا) للمعتقد الجماعي الصهيوني، وفي هذه الحالة ليس أن اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في أوضاع الانغلاق المحلي الطبيعي، يخوضون في بحر من الأخبار التي يجري التلاعب فيها باستمرار من خلال طيف وسائل الإعلام المتنوعة، لكن الأمر لا يتمثل فيأن معتقدهم الجماعي يكتسب قدرة إضافية م من حقيقة أن معظم الناس يصوغون آراءهم لكي تتوافق مع الذين من حولهم، وأن الناس يريدون الاندماج في مجتمعهم، وأن مشاركة وجهات النظر هي عامل مهم في هذه العلاقة، وأنه ما إن يُطبَّق المنظور المشترك، حتى تنشأ رغبة في تعزيزه من خلال البحث عن المعلومات التي تدعمها، وإغفال أو تقليل أهمية تلك التي لا تعزز التفاعل. ولا يعني هذا أن ذلك قد أسفر عن وجهة نظر شائعة في المجتمع تدعم رأي بينيدكت أندرسون (Benedict Anderson) عن (تصورات الأخوة ... المدهشة)؛ بل، لأن تلك المشاعر التي يستند إليها هذا المعتقد الجماعي قديمة وراسخة، وهي- على ما يبدو- قد أصبحت رأيًا عالميًّا غير قابل للتغيير ولا للدحض. وهذه المشاعر في الغالب هي مشاعر سرمدية للشعور بالاضطهاد التي لا تعرف حدودًا قومية، بل تعم دائرة القرابة المنتشرة في أنحاء العالم. هذا الوضع السيكولوجي أعمى الشعب الإسرائيلي اليهودي، ومؤيدي فكرة الشتات، وحوَّلهم إلى مستبدين، وحوَّل ضحاياهم إلى رموز لأعداء السامية السابقين جميعًا.

سواء كان هذا الوصف حقيقيًّا أم لا، فإنه لا يمكن إنكار المفارقة الكبيرة في سلوك الصهيونية؛ فباندفاعهم نحو الحفاظ على ميراثهم الثقافي الذي سعى الآخرون إلى تدميره بأسلوب الإبادة الجماعية، فإنهم يمارسون عملية الإبادة الثقافية ضد الفلسطينيين. وهذا ما ينذر بأقسى الأقدار لكلا الطرفين.